الاقتصاد والأعمال

الخميس 22 جمادى الآخرة 1442 هـ/ 4 فبراير 2021 – السنة الرابعة عشر – العدد 3723

الوسط

Thursday 4th February 2021 - 14 th year - Issue No.3723

alwasat.com.kw

البورصة تكتسي باللون الأحمر وسط تباين التداولات

تراجعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء، حيث هبط مؤشرها العام 0.90%، وانخفض السوق الأول 0.93%، وتراجع المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" بنسبة 0.83% و0.96% على الترتيب.

وتباينت حركة التداولات ، حيث ارتفعت سيولة البورصة بنحو 27.3% لتصل إلى 49.54 مليون دينار مقابل 38.92 مليون دينار بالأمس، فيما تراجعت الكميات 9.1% لتصل إلى 358.92 مليون سهم مقابل 394.65 مليون سهم في جلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات انخفاضاً بصدارة الخدمات الاستهلاكية مُتراجعاً بنحو 2.69%، بينما تراجع قطاعان فقط وهما النفط والغاز والتكنولوجيا بنمو نسبته 0.84% و6.65% على التوالي.

وجاء سهم "التمدين الاستثمارية" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 12.27%، فيما تصدر سهم "آبـار" القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 10.87%. وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة في البورصة بقيمة 7.90 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 1.10%، بينما تصدر سهم "أرزان" نشاط الكميات بتداول 53.36 مليون دينار مُرتفعاً بنحو 3.80%.

الفارس: الكويت تدعم قرارات «أوبك+» الهادفة لإعادة توازن سوق النفط

الدكتور محمد الفارس

شارك وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الدكتور محمد عبداللطيف الفارس في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج JMMC والمقرر عقده امس الاربعاء عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقال الوزير الفارس قبيل مشاركته في الاجتماع وفق بيان صحفي صادر عن وزارة النفط، أن استراتيجية (أوبك+) والالتزام الغير مسبوق بتخفيض الإنتاج بالإضافة إلى الخفض الطوعي الذي قامت به المملكة العربية السعودية الشقيقة خلال الشهرين الجاري والمقبل بواقع مليون برميل يومياً دعمتا أسواق النفط بشكل كبير وذلك على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على معدلات الاستهلاك العالمي.

وذكر أن الأسواق العالمية للنفط تمر بمرحلة تصحيحية نتيجة لقرارات (أوبك+) التاريخية التي انعكست إيجاباً على إعادة التوازن لأسواق النفط.

وشدد الفارس على أن دولة الكويت تدعم كافة قرارات (أوبك+) الهادفة لإعادة التوازن لسوق النفط وضبط ميزان العرض والطلب، حيث أن دولة الكويت تؤيد العمل الجماعي عبر التوافق بين الدول داخل منظمة أوبك وأيضاً التعاون المشترك من خلال إطار (أوبك+).

ويضم وفد الكويت الى الاجتماع اضافة الى الوزير الفارس كلا من محافظ دولة الكويت لدى (أوبك) هيثم الغيص والممثل الوطني لدولة الكويت لدى (أوبك) محمد الشطي.

«التجارة» تخفض أسعار الحد الأقصى لاستقدام العمالة المنزلية إلى 890 ديناراً

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا حدد فيه سعر استقدام العمالة المنزلية بحيث يكون 890 دينارا عن طريق المكتب، و390 دينارا في حال تقديم صاحب العمل جواز سفر العمالة للمكتب ويتحمل صاحب العمل قيمة الحجر الصحي المؤسسي والتذكرة بالمنصة

بدوره قال وكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي إنه حرصا من وزارة التجارة والصناعة على تخفيف العبء عن المواطنين والمقيمين، تم تحديد اسعار سعر استقدام العمالة المنزلية بحيث يكون 890 دينارا عن طريق المكتب، و390 دينارا في حال تقديم صاحب العمل جواز سفر العمالة للمكتب ويتحمل صاحب العمل قيمة الحجر الصحي المؤسسي والتذكرة بالمنصة، داعيا المواطنين والمقيمين إلى الإبلاغ عند

أي زيادة في الأسعار عبر الخط الساخن 135 الخاص بشكاوى حماية المستهلك أو الواتس اب 55135135 ، موضحا أن الأسعار هي الحد الأقصى لاستقدام العمالة المنزلية، ولا يسمح بتجاوزها وشدد الرشيدي على أن وزارة التجارة والصناعة "لن تتوانى عن تطبيق القانون تجاه الذين يستغلون رخصة استقدام العمالة المنزلية بطريقة مخالفة للقانون المعمول بها".

رئيس الغرفة يبحث تنشيط التبادل التجاري مع لبنان

جانب من اللقاء

استقبل محمد جاسم الصقر – رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت بمكتبه أمس الأربعاء المستشار هادي هاشم – القائم بالأعمال بسفارة لبنان لدى دولة الكويت، وقد حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة.

رحب الصقر المستشار وبحث معه سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنشيط التبادل التجاري وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين الشقيقين، وأوضح الصقر بأن الغرفة على تواصل دائم مع نظرائها بالغرف اللبنانية وأنها على استعداد تام لتقديم كافة خدماتها لقطاع الأعمال اللبناني، واستقبال الوفود التجارية متى ما سنحت الفرصة وتهيئت الظروف الصحية العالمية، مشيراً أن ما يمر به لبنان الشقيق من أزمة اقتصادية ومالية يتطلب تضافر الجهود المشتركة في سبيل إعادة إنعاش الاقتصاد اللبناني.

ومن جانبه، أكد المستشار هادي هاشم على سعي السفارة الدائم لتنمية التبادل التجاري القائم بين البلدين في شتى القطاعات، وأشار إلى أهمية العمل المشترك بين الغرفة والسفارة لتنمية التعاون الثنائي وزيادة الاستثمارات المشتركة، وذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية بين الطرفين واستعراض الإمكانيات التي يجب استغلالها لتعزيز العلاقات التجارية.

ستواجه عجزاً بـ 7.5 مليار دينار في الميزانية للعام المُقبل

«فيتش»: آفاق سلبية للتصنيف السيادي للكويت

الوكالة توقعت انتعاشاً معتدلاً للاقتصاد الكويتي في 2021

القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمعدلات رسملة جيدة

كشفت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أنها قامت بتعديل نظرتها لآفاق التصنيف السيادي الكويتي إلى سلبية، مع تثبيت التصنيف عند مستوى «AA».

ولفتت الوكالة في تقرير لها، إلى أن تعديل هذه النظرة يعكس مخاطر السيولة على المدى القريب والمرتبطة بالنفاد الوشيك للأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام، في ظل غياب التفويض البرلماني للحكومة بالاقتراض.

وبيّنت الوكالة أن هذه المخاطر تكمن جذورها في التوتر السياسي والمؤسسي الذي يفسر عدم وجود إصلاحات ذات مغزى لمعالجة العجز المالي الذي بات عند مستوى خانتين رقميتين، إلى جانب الضعف المتوقع للميزانيات العمومية والخارجية، على الرغم من أن البلاد ستبقى ضمن أقوى الدول المصنفة من قبل الوكالة.

ويعكس تخفيض النظرة المستقبلية مخاطر السيولة قصيرة الأجل والمرتبطة بالنفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب إذن للحكومة بالاقتراض. ويتجذر هذا الخطر في الجمود السياسي والمؤسساتي الذي يفسر أيضًا عدم وجود إصلاحات مؤثّرة لمعالجة العجز المالي الكبير في الميزانية العامة للدولة، والضعف المتوقع في أرصدة الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت، ومع ذلك ستظل تلك الأرصدة من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها الوكالة.

تتوقع الوكالة أن عدم تمرير قانون دين عام جديد قد يؤدي إلى نفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام في الأشهر المقبلة ما لم تُتخذ مزيد من التدابير لمعالجة أوضاعه. وأشارت الوكالة إلى أن استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اضطراب اقتصادي كبير. ووفقًا للسيناريو الأساسي للوكالة الذي يفترض أن الحكومة ستجدد موارد صندوق الاحتياطي العام لتجنب النضوب حتى بدون أي تشريع جديد من قبل مجلس الأمة، واستمرار الحكومة في خدمة الدين (حيث تبلغ نحو 400 مليون دينار وبنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021)، إلاّ أنه لا يزال هناك درجة من عدم اليقين.

أشارت الوكالة إلى أن السلطات قد أبدت التزامًا بتجنب أزمة السيولة ولديها المرونة لاتخاذ تدابير استثنائية لتحقيق هذه الغاية. وفي أغسطس 2020، أقر مجلس الأمة قانونًا يجعل من تحقيق فوائض مالية شرطًا مسبقًا لتحويل 10% من الإيرادات العامة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وسمح القانون الجديد بإلغاء التحويل للسنة المالية 18/2019، وتبع ذلك شراء صندوق احتياطي الأجيال القادمة للأصول السائلة من صندوق الاحتياطي العام. وأشارت الوكالة إلى أنه لا يزال هناك لدى صندوق الاحتياطي العام أصول غير سائلة يمكن تحويلها أيضًا إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، بما في ذلك مؤسسة البترول الكويتية. وأشارت إلى أنه بدون تشريع جديد، يمكن لصندوق الاحتياطي العام الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، كما حدث أثناء الغزو العراقي في 1990–1991، مع أن ذلك ليس خيارًا تدرسه الحكومة في هذه المرحلة.

تُشير الوكالة إلى أن كل من جهود تقليص العجز المالي والإصلاح المالي وإقرار قانون الدين العام لا تزال تواجه انقسامات سياسية راسخة وجمود في الموازنة، حيث تُشكّل المرتبات والدعوم الحكومية أكثر من 70% من الإنفاق العام، ويُشكّل المواطنين الكويتيين نحو 80% من العاملين في القطاع العام.

تتوقع الوكالة أن يتسع عجز الميزانية العامة (بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية) إلى نحو 6.7 مليار دينار أو ما نسبته 20% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20/2021. وعلى صعيد الإيرادات العامة، تتوقع الوكالة انخفاضه بنحو 33% ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن 14 مليار دينار أو ما نسبته 42% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه. أما بالنسبة للمصروفات العامة، فتتوقع الوكالة أن تتماشى مع المصروفات الفعلية للسنة المالية السابقة عند نحو 21 مليار دينار أو ما نسبته 62% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من المصروفات المرصودة في الموازنة العامة في السنة المالية 20/2021. وعلى مدار السنة المالية الحالية، خصصت الحكومة ما مجموعه 740 مليون دينار (أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي) كإنفاق إضافي لمكافحة فايروس كورونا ودعم القطاع الخاص، والذي قابله مدخرات في بنود أخرى، بما في ذلك انخفاض الدعوم الحكومية.

في ظل عدم وجود إصلاحات مالية كبيرة أو حدوث انتعاش في الطلب العالمي على النفط، تتوقع الوكالة أن يبقى عجز الميزانية العامة في خانة العشرات على المدى المتوسط إلى الطويل. وتتوقع أن تُسجل الميزانية العامة عجزًا ماليًا بنحو 7.5 مليار دينار أو ما نسبته 21% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية القادمة 21/2022، بافتراض أن متوسط سعر برميل النفط سيبلغ نحو 45 دولارًا أمريكيًا للبرميل ومتوسط الإنتاج عند نحو 2.4 مليون برميل يوميًا. وفي ظل نفس الافتراضات، فإن مشروع الموازنة العامة الأخير يُخطط لزيادة واسعة النطاق في الإنفاق العام إلى نحو 23 مليار دينار أو ما نسبته 65% من الناتج المحلي الإجمالي، إلّا أن الوكالة تتوقع أن تكون الزيادة الفعلية في الإنفاق أقل من ذلك. وتُقدّر أن متوسط سعر برميل النفط التعادلي للموازنة العامة سيصل إلى نحو 80 دولارًا للبرميل عند مستويات الإنتاج الحالية للنفط.

بموجب منهجية وزارة المالية في إعداد التقارير المالية، والتي لا تتضمن دخل الاستثمارات الحكومية، تتوقع الوكالة أن يصل عجز الميزانية العامة (بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) إلى نحو 10 مليارات دينار أو ما نسبته أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20/2021. وهذا يتوافق إلى حد كبير مع الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة. وأشارت الوكالة إلى أن الجزء الأكبر من أصول الهيئة العامة للاستثمار ودخل الاستثمارات الحكومية مرتبط بصندوق احتياطي الأجيال القادمة، الأمر الذي يتطلب موافقة مجلس الأمة للسحب منه لتمويل عجز الميزانية.

من المرجح أن تظل الميزانية العامة في دولة الكويت من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها وكالة فيتش، حتى مع افتراض وجود إصلاحات مالية محدودة وعدم انتعاش أسعار النفط أو كميات الإنتاج. وفي ظل عدم إفصاح الحكومة عن حجم أصول وأداء الهيئة العامة للاستثمار، تتوقع الوكالة أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار نحو 581 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 652% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020، وذلك بالرغم من السحوبات من صندوق الاحتياطي العام. وتُعتبر نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين الأدنى للسلطات السيادية المصنفة من الوكالة، وتبلغ نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وقد يؤدي تمرير قانون الدين العام الجديد إلى رفع هذه النسبة إلى 50–60%، أعلى بقليل من متوسط أقرانها في التصنيف "AA".

بلغ الإجمالي 132.7 مليار دولار خلال عام 2020

«المركز»: ارتفاع الإصدارات السيادية الخليجية بنسبة 25 بالمئة

أوضح المركز المالي الكويتي "المركز" أن سوق السندات الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي شهد أعلى قيمة إجمالية للإصدارات خلال عام 2020، وذلك رغم تداعيات جائحة فيروس كوفيد–19 والتراجع الحاد في أسعار النفط اللذان تسببا في تراجع نمو اقتصادات الدول الخليجية، ما ساهم في تفاقم عجز الميزانيات لديها وارتفاع حاجتها للتمويل. وجاء ذلك في التقرير الذي أصدره "المركز" مؤخراً بعنوان: "أسواق الصكوك والسندات الخليجية – 2020"، والذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي.

إصدارات الصكوك والسندات الخليجية بغرض التمويل : يتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل، وتكون مقومة إما بالعملات المحلية أو الأجنبية. وأوضح تقرير "المركز" أن إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية بلغ 132.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 بارتفاع قدره 16% على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 114.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019. كما، بلغ عدد الإصدارات الأولية 360 إصدار خلال 2020 مقارنة بـ 409 إصدار خلال 2019.

التوزيع الجغرافي للإصدارات الأولية : تصدّرت الإمارات العربية المتحدة إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في 2020 بقيمة إجمالية بلغت 48.5 مليار دولار أمريكيّ تشكّل 37% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية عبر 195 إصدار. وتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 32% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وحلّت بعدها قطر في المركز الثالث بنسبة 18%، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 4.6 مليار دولار أمريكي تمثّل 3% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية خلال العام.

الإصدارات السيادية مقابل إصدارات الشركات : وقد بلغت قيمة الإصدارات الأولوية السيادية الخليجية في 2020 66.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع قدره 25% على أساس سنوي، مقارنةً بإجمالي إصدارات بقيمة 52.9 مليار دولار أمريكي في 2019. وبلغت إصدارات الشركات 66.4 مليار دولار أمريكي في 2020، بارتفاع قدره 8% على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 61.3 مليار دولار أمريكي في 2019.

السندات التقليدية مقابل الصكوك : ارتفعت إصدارات السندات التقليدية خلال 2020 بنسبة 10% على أساس سنوي، حيث بلغت قيمتها 93.4 مليار دولار أمريكي مثّلت 70% من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجية. ومن جهة أخرى، ارتفعت إصدارات الصكوك بنسبة 35% على أساس سنوي لتبلغ 39.3 مليار دولار أمريكيّ خلال 2020، حيث مثّلت 30% من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجية، وذلك مقارنة مع 29.1 مليار دولار أمريكي في 2019.

توزيع القطاعات : تصدر القطاع الحكومي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في عام 2020، بقيمة بلغت 66.3 مليار دولار أمريكي، تمثّل 50% من إجمالي الإصدارات، في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، بقيمة إجمالية بلغت 47.4 مليار دولار أمريكي تمثّل 36% من إجمالي إصدارات الصكوك والسندات.

مدة الاستحقاق: هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها من خمس إلى عشر سنوات على إجمالي إصدارات السندات الخليجية، بقيمة إجمالية بلغت 42.8 مليار دولار أمريكي عبر 130 إصداراً مثلّت نسبة 32% من إجمالي قيمة الإصدارات.

«وربة» يدعم ويساند حملة «لنكن على دراية»

أشاد الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم بحملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية"، التي أطلقها بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، باعتبارها مبادرة متميزة من مبادرات بنك الكويت المركزي ، الرامية إلى تعزيز مستوى الوعي المالي، والتوعية المصرفية، وتعزيز الثقافة المالية المجتمعية ، بما ينعكس على زيادة حماية العملاء ضد أي مخاطر محتملة من جهة، وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات المصرفية من جهة أخرى، وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

وأكد الغانم في تصريح صحفي صادر عن البنك على دور ومساندة ودعم بنك وربة لحملة التوعية المصرفية " لنكن على دراية" التي توفر وسيلة مناسبة لتوعية عملاء البنك وحمايتهم، والحفاظ على حقوقهم لدى التعاقد للحصول على التمويلات ، وكذلك حقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرا الى أن بنك وربة حريص على الالتزام بتوجيهات وتعليمات بنك الكويت المركزي بما فيها تخصيص أحد فروعه في كل محافظة لخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يقدم لهم الخدمات والتسهيلات والوسائل التي تراعي أوضاعهم وتسهيل الحصول على جميع الخدمات المصرفية.